إشكالية تعثر خلق ديناميكية التحول نحو اقتصادٍ منتجٍ للثروةِ باقتصاديات الجنوب النفطية

رحمة شيخ و د. عبد الله منصوري
كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير
جامعة باجي مختار – عنابة

ملخص

رغم جهود الإصلاح الاقتصادي في بلدان الجنوب النفطية في العقود الأخيرة، إلا أن غالبيتها لم تعط بعدُ جميع الآثار المنتظرة. ففي الواقع، تظل المحروقات القطاع المهيمن في الاقتصاد، حيث بقي وزنها في التوازنات الاقتصادية الكلية الرئيسية يمثل حصة معتبرة. وباعتبار الدولة، المالك المطلق لهذه الثروة، فقد تم منحها الدور المحوري في السيرورة التنموية، لاسيما من خلال النفقات العمومية. غير أن هذه الوضعية عززت من تبعية هذه الاقتصاديات اتجاه الأسواق الدولية، وعجلت من إمكانية نضوب هذه الموارد. تهدف هذه الدراسة إلى تحليل موضوع استمرار إشكالية التحول من اقتصاد يقوم على الريع نحو اقتصاد إنتاجي يقوم بخلق ثروة مستدامة حقيقية.

الكلمات المفاتيح: اقتصاد يقوم على الريع، إصلاح اقتصادي، اقتصاد إنتاجي، ثروة مستدامة.

La problématique de la création d'une dynamique de transition vers une économie productive de richesse dans les économies pétrolifères du sud

Résumé

Les efforts entrepris par la majorité des gouvernements des pays du Sud, riches en Hydrocarbures durant ces dernières décennies tardent à produire tous les effets attendus. En effet, en dépit des réformes économiques, les hydrocarbures restent toujours le secteur dominant de l'économie. De ce fait, en étant propriétaire absolu d'une telle richesse, l'état se voit attribuer un rôle prépondérant dans le processus de développement de l'économie concernée, notamment par le biais des dépenses publiques. Cependant, cette situation favorise la dépendance de leurs économies respectives des marchés internationaux et du caractère éphémère de cette ressource naturelle. Ce qui mène à s'interroger, à travers cet article, sur la persistance de l'économie de rente.

Mots-Clés: Economie de rente, réformes économiques, économie productive, richesse durable.

The issue of the sustainable growth in the hydrocarbon exporting countries of the south

Abstract

Despite several attempts to undertake economic reforms by the main Hydrocarbon exporting countries of the South, in the last decades, most of them still have not reached their expected aims; in terms of GDP growth and economic diversification. Indeed, hydrocarbons remain the dominant sector of the economy. Its weight in major macroeconomic balances has continued to represent a significant share. Thus, as an absolute owner of such wealth, the State has been given the pivotal role in the development process, particularly through public expenditure. However, this situation reinforced the dependence of these economies towards international markets and accelerated the possibility of depletion of these resources. This study represents an inquiry about the persistent problem of the transition from a rentier economy into a sustainable real wealth creating one.

Key words: Rentier economy, economic reforms, productive economy, sustainable wealth.

مقدمـة

لقد تبين من خلال مسيرة اقتصاديات الجنوب النفطية أن الامتلاك الحقيقي للموارد النفطية، يتجسد عبر آليات وأوجه الاستخدام لهذه الموارد، سواء في العمليات الإنتاجية اللاحقة أو التوظيف الكفء للدخول المترتبة عنه بتحويلها إلى أصول إنتاجية مولدة للثروة؛ فالعيش فوق آبار المحروقات لا يُترجم الاستغلال الأمثل لها وبالتالي الامتلاك الحقيقي لهذه الثروة.

وتتميز المشكلة التنموية في الجزء الأعظم من بلدان الجنوب النفطية بأنها فريدة من نوعها، فعلى الرغم من عدم تمكنها من توطيد بناء قاعدة اقتصادية منتجة فهي لا تقترن بمستويات منخفضة من الدخل، بل على العكس، قد يتميز بعضها برفاهية لا توجد حتى في بعض البلدان المتقدمة. وتكمن خطورة هذا التطور في أن هذا النجاح الاقتصادي، رغم هشاشة هيكله وعدم قابلية استمراره على المدى البعيد، يؤدي إلى صرف النظر عن الإصلاحات الضرورية الشاملة حيث يسمح بطمس ظاهري لمظاهر التخلف بل يعطي انطباعا بتقدمها، وبالتالي تسود في تلك الدول مفارقة ارتباط معدلات النمو بتعزيز التخلف. ذلك أن النمو في تلك الدول عادة ما يترجم توسعا في قطاع المحروقات على حساب بقية القطاعات ويثبط من الإرادة على التغيير وتنويع الهيكل الإنتاجي. بل قد يؤدي الوهم بتحقق أشواط متقدمة في التنمية إلى عدم تقييم صحيح لتبعات تزايد الانفتاح الاقتصادي والاستغلال الجيد للفترات الانتقالية.

وهنا يُشدد على نقطة جوهرية، تتمثل في أنه لا يُقصد من خلال هذا الطرح إطفاء صبغة تشاؤمية على الموضوع وغض النظر عن المكتسبات العديدة المحققة[1]؛ وإنما موضوعية الطرح، والنتائج المترتبة عن البيانات المتوفرة، هي التي تقتضي أن أول خطوة لمعالجة المشكلة تكمن في معرفتها ووعي كامل بحجمها ومخاطرها. فغض النظر، سيؤدي إلى مجرد حلول سطحية لا تمس جوهر المشكلة، بل تعمل على استمرارها وتفاقمها بشكل قد يجعلها فيما بعد تخرج عن نطاق السيطرة حينما تنفجر، مثلما أظهرته "**الثورات العربية الأخيرة**".

فمداخيل الريع ليست عارا[2]، بل هو حق مشروع ناتج عن امتلاك ثروة طبيعية (محدودة) من حق جميع الأجيال الاستفادة منها. إذن المشكلة ليست في منشأ الريع –خاصة وأن الريع اكتسح العديد من الميادين–، لكن الانتقاد هنا موجه للكيفية التي يتم بها توجيه وتوزيع هذه المداخيل، وليس في الحصول عليها؛ فالثروة ليست نقمة وإنما كيفية استغلالها التي قد تؤدي إلى تبديدها، هي التي تتسبب في خلق المعضلة.

وفي هذا السياق تعمد هذه الورقة إلى مناقشة تساؤل جوهري يتمحور في: كيف يمكن تفسير إشكالية تعثر خلق ديناميكية تحول نحو اقتصادٍ منتج للثروة، في جزء كبير من اقتصاديات الجنوب الغنية بالمحروقات، وما هي العناصر الأساسية التي تسمح بالخروج من هذه الدائرة المفرغة؟

ولمعالجة هذه الإشكالية، تم اقتراح محورين رئيسيين:

- التأصيل النظري لتعثر النمو بالاقتصاديات الغنية بالموارد.
- الإشكالية التنموية في اقتصاديات الجنوب النفطية والدور المحوري لديناميكية التحول نحو اقتصاد منتج يخلق الثروة.

يهدف هذا الموضوع إلى تشخيص العناصر الأساسية المفسرة للنقائص الهيكلية التي تميز العديد من اقتصاديات الجنوب النفطية، وكذا البحث عن العناصر الأساسية المساعدة على الخروج من الحلقة المفرغة اتجاه

الارتباط بالمحروقات. وما يميز هذه الدراسة هو محاولتها إعطاء صورة شاملة نسبيا حول الإطار النظري لاقتصاديات الجنوب النفطية من حيث إشكالية التحول والعناصر المساعدة على ذلك. مما يبرز أهمية هذا الموضوع المتمحور حول تحقيق النمو المستدام الذي يعكس الأداء الاقتصادي الجيد والإدارة السليمة للعائدات النفطية، مما يساهم في انتقال الثروة عبر الأجيال.

وتعتمد الدراسة على فرضيتين أساسيتين:

– تتعدد بل وتتداخل العوامل المفسرة لمشكلات اقتصاديات الجنوب النفطية الاقتصادية نظرا لارتباطها بسلعة إستراتيجية قابلة للنفاذ.

– تتجاوز إشكالية تعثر خلق ديناميكية التحول نحو اقتصادٍ منتجٍ للثروةِ مجرد تبني سياسات التنويع الاقتصادي. أما بالنسبة للدراسات السابقة، فعلى الصعيد النظري لم تنل المواضيع المتعلقة بالموارد الطبيعية عموما، والموارد الناضبة على وجه الخصوص حظا وافرا من الاهتمام، في الماضي، بسبب سيطرة الاقتصاديات الصناعية المتقدمة عليها، وتوفرها بأسعار منخفضة. ولقد استمر الأمر كذلك، حتى فترة الاسترجاع النسبي لثروات بلدان الجنوب وظهور أزمتي أسعار الطاقة 1973–1974 و1979؛ حيث ازداد الاهتمام بالثروات الطبيعية واقتصادياتها. ولقد تعددت الدراسات بتعدد الفرضيات المتبناة من قبل مختلف التيارات الاقتصادية. سواء من حيث التأصيل النظري لتعثر النمو بالاقتصاديات الغنية بالموارد، والإشكالية التنموية، وكذا ديناميكية التحول نحو اقتصاد منتج للثروة، والتي سيتم تناولها لاحقا بإيجاز نظرا لأن هذه الدراسة لا تتسع لتناولها جميعا.

فيما يخص المنهج المتبع، فلقد تمّ الاعتماد على الأسلوب الوصفي التحليلي، لوصف الظاهرة وتحليلها من خلال تحديد طبيعتها بهدف الوصول إلى أسبابها، والعوامل التي تتحكم فيها واتجاه سيرها، واستخلاص النتائج منها.

1- التأصيل النظري لتعثر النمو بالاقتصاديات الغنية بالموارد:

عموما توجد عدة مفاهيم رئيسية لاقت أهمية بالغة في تحليل الأسباب التي تفسر تعثر النمو من خلال التبادل الدولي، بحيث لا نميز تيارا معينا، و إنما يمكن ملاحظتها بدرجات متفاوتة بين مختلف التيارات الفكرية وتتمثل في: [3]

– مفهوم الانعزال.

– مفهوم السلوك الريعي (والذي سيتم التركيز عليه).

– مفهوم القدرة على استيعاب رأس المال.

1.1- الطابع الريعي للاقتصاد:

تجدر الإشارة إلى أنه بخلاف الريع العقاري، فالميدان البترولي يتجسد كصناعة بعدة مستويات (الاستخراج، والنقل، والتكرير، والتوزيع). في هذا السياق ، فحجم الربح–الفائض (شبه الريع أو الريع البترولي) ينشأ من تجزئة تكلفة برميل النفط المكرر. ولقد استحوذت الشركات البترولية العالمية والدول المتقدمة المستوردة – خاصة قبل موجة التأميمات – على أكبر حصة من الريع البترولي، ويرجع ذلك إلى تاريخ الصناعة النفطية على المستوى العالمي. ذلك أن تاريخ الريع البترولي مختلف تماما عن الريع العقاري المدروس من قبل ماركس على مستوى بريطانيا، في القرن التاسع عشر[4]. فعلى سبيل المثال حققت الدول الصناعية السبع الكبرى عائدات أعلى بكثير

مقارنة بما حققته الأقطار الأعضاء في أوابك من صادراتها النفطية. ففي الوقت الذي بلغ فيه إجمالي عائدات مجموعة البلدان السبعة (G7) من الضرائب خلال الفترة 2002–2006 حوالي 2310 مليار دولار، لم يتجاوز حجم العائدات النفطية للأقطار الأعضاء في أوابك خلال نفس الفترة 1205 مليار دولار[5].

وفيما يخص الريع البترولي في ظروف تأميمات رأسمالية الدولة [في عدد هام من البلدان البترولية]، فإن عدم ملاحظة الصيغة الحسابية للريع البترولي لا يعني غيابها إطلاقا، فما زالت العملية تتعلق بإعادة توزيع الحصص ولا تمسّ [بشكل فعال] فائض القيمة، ما يجعل منها عملية تؤدي إلى توسيع حصة الصافي منه. إذ لا ينبغ النظر إلى أموال الصناعة البترولية على كونها عائدا إلا حينما تكون هذه الأموال ناجمة عن الحلقات اللاحقة للعملية الاستخراجية[6].

ويمكن إرجاع تصنيف الاقتصاد الريعي كوحدة تحليل إلى التصنيف الذي قدمه البنك الدولي. والذي يعتبر أن الاقتصاد الريعي هو الاقتصاد الذي يشكل الإنتاج المنجمي فيه (أو إنتاج المحروقات) 10% على الأقل من الناتج الداخلي الخام، وتشكل فيه الصادرات المنجمية 40% على الأقل من إجمالي الصادرات[7]. غير أن هذا التعريف تنقصه الدقة، لأنه بهذا المفهوم سيتم اعتبار الاقتصاد النرويجي مثلا اقتصادا ريعيا. بالتالي لابد من التشديد بالدرجة الأساسية – بالإضافة إلى هذه الأرقام– على هيكل الاقتصاد وكيفية توجيه وتوزيع المداخيل المترتبة عن هذه الموارد، وتوفير شروط استدامة النمو، إضافة إلى المنظومة المؤسسية التي تحكم مرجعيات الدخل و الإنفاق.

أما فيما يتعلق بمفهوم الدولة الريعية الذي استخدمه ببلاوي وLuciano فيبرر طبيعة المصدر الخارجي للريع. إذ حسب هذين الكاتبين، لو كان الريع ذا مصدر داخلي – مثلما كان عليه الحال في أوربا الإقطاعية – فإن ذلك يفترض وجود آلية داخلية لخلق القيمة. ويكون الريع في هذه الحالة ليس سوى تحويل لقيمة داخل جماعة اقتصادية وطنية[8].

2.1- القنوات السببية لآثار الموارد، الجانبية:

يتمثل السؤال الذي عادة ما يطرح في إطار التشخيص في: "كيف يمكن لوفرة الموارد الطبيعية أن تؤدي لأداء اقتصادي دون المستوى؟ وما هي آلية هذه المفارقة؟". وعموما عادة ما يتم التركيز في تحليل القنوات السببية للآثار الجانبية لثروة الموارد على أداء اقتصاديات الجنوب المصدرة، على العناصر الآتية:

✓ اتجاه الأسعار العالمية للسلع الأساسية في الأجل الطويل إلى الانخفاض أو ما يعرف بتدهور شروط التبادل. مع ذلك تجدر الإشارة إلى أن العديد من المفكرين أخذ يستبعد هذا التنظير نظرا لاتجاه أسعار السلع الأساسية إلى الارتفاع في المدى الطويل.

✓ تشتت أسعار المواد الأساسية: تتميز أسعار السلع الأساسية بتقلباتها الكبيرة . مع ذلك تبقى أسعار السوق العالمية للنفط هي الأكثر تقلبا بينها[9]. فمن المعروف أن المداخيل من النفط تتصف بالتذبذب وعدم اليقين، فمصدره خارجي ولا يخضع فقط لعوامل اقتصادية كونه سلعة استراتيجية، وناضبة؛ بما يؤثر على مسار الإنفاق العام، والنمو والاستقرار الاقتصادي كما يؤثر سلبا على تمويل العملية التنموية...

✓ الهيكل المؤسساتي، سواء كان من خلال التسلط (أوليغاركية المؤسسات) أو (غياب السلطة): [10] ولقد ركزت بعض الدراسات بشكل قطعي على ارتباط الموارد الطبيعية (خاصة النفط وبعض المعادن) بالفساد فنميز:

Hodler (2006) و Caselli (2006) عبرا عن لعنة الموارد الطبيعية من خلال الصراع الداخلي من أجل تملكها. Leite و Weidmann (1999) عثرا على أن الاعتماد على الموارد الطبيعية له أثر كبير من الناحية الإحصائية من حيث مظاهر الفساد على وجه الخصوص. كذلك اعتبر كل من Gylfason (2000)، Papyrakis وGerlach(2004)، وArezki وBrückner (2009)، أن الريع النفطي يفاقم من الفساد.

مع ذلك تجدر الإشارة إلى نفي هذا الربط بين وفرة الموارد ونقص الديمقراطية من خلال كتاب آخرين كـ: Karl (1997)، Noland (2008)، Dunning (2008)، Wacziarg (2009)، Haber and Menaldo (2011).

وفيما يتعلق بالإصلاح المؤسساتي، يتبين من أبحاث المؤرخين الاقتصاديين Engerman وSokoloff (1997، 2000، 2012)، حول سياسة القوى الأوربية اتجاه مستعمراتها؛ أن أراضي الجنوب –الغنية بالموارد– إلى جانب أنها شهدت تطوير الصناعات الاستخراجية والاستغلال الزراعي، شهدت تطوير مؤسسات قائمة على علاقات العبودية، والدكتاتورية، وعدم المساواة، وسيطرة الدولة. ويمكن ملاحظة انعكاس هذه الآثار على المدى الطويل على سياسات هذه البلدان. في حين لم يطبق هذا الاتجاه على بلدان أخرى (كأمريكا الشمالية) التي قامت على أساس المؤسسات الفردية، والديمقراطية، والرأسمالية، والعدالة النسبية، الأمر الذي أهلها ومكّنها من تعظيم استفادتها من قيام الثورة الصناعية، بخلاف تلك التي تخصصت في الصناعات الاستخراجية، لأن المجتمع أصبح يعتمد على بنية طبقية وسلطوية، بدلا من التركيز على الحوافز الفردية واللامركزية في صنع القرار.

وبشكل عام يتبين أن نوعية المؤسسات تشكل العامل الأساسي الذي يحدد بعمق البلدان التي تعرف أداء جيدا، من غيرها، وأنه من غير المجدي أن يوصى بسياسات اقتصاد كلي أو جزئي جيدة في غياب الهيكل المؤسسي الداعم. بالتالي نوعية المؤسسات أو الإطار المؤسساتي والحاكمية (أو الحوكمة) قد تكون أحد الأسباب الرئيسية في تحول الموارد الطبيعية إلى نعمة أم نقمة.

✓ المرض الهولندي[11]: تهدف النماذج المطروحة إلى توفير أدوات تحليل لفهم الآثار السلبية لطفرة ما على تخصيص الموارد، وتوزيع مداخيل العوامل وتثمين سعر الصرف الحقيقي، مع التركيز على قطاعات التصدير والاستيراد أي القيد الخارجي. مع ذلك، فهذا لا يمنع من أن غياب آثار انتشار المرض الهولندي – وفق هذا المنظور– في العديد من البلدان النفطية هو نتيجة لعوامل متعددة منها إدارة الدولة لعائدات النفط، وليس لتحركات الأسعار النسبية فقط.

✓ لعنة الموارد[12]: تُنسب إلى Auty صياغة عبارة "لعنة الموارد الطبيعية" لوصف المفارقة بين وفرة الموارد وتدهور حالة الاقتصاد [علما أن المهدفي كانت له مساهمات قبل ذلك، بالإضافة إلى عدد من الاقتصاديين في إطار استعراض السلوك الريعي لبعض الاقتصاديات النفطية]. في حين Sachs و Warner (1995) مهدا لأدبيات الاقتصاد القياسي، واعتبرا أن الاقتصاديات المعتمدة على النفط أو المعادن ترتبط ببطء النمو الاقتصادي، وسيطرة سمات هيكلية أخرى للبلد المعني. وفي 2001 قام Sachs و Warner بتلخيص وتعميق الأبحاث السابقة، وعمدا إلى البحث في أدلة تبرز أن البلدان الغنية بالموارد الطبيعية تميل إلى النمو على نحو أبطأ من البلدان الفقيرة من حيث الموارد. وصرحت دراسات أخرى بإيجاد تأثير سلبي للنفط –على وجه الخصوص– على الأداء الاقتصادي، وتشمل Kaldor وKarl وSaid (2007)، Sala-i-Martin وSubramanian (2003)، وSmith (2004) (2001)[13] فقد اعتبر بعض الاقتصاديين بأن أعمال Ross (2001) قد تم دحضها من قبل Mitchell (2012)، وساد التشكيك حوله.

مع ذلك يجب التأكيد على أن التعثر ليس مرتبطا بثروة الموارد بما يجعل منها قاعدة عامة. إذ لو عدنا مثلا في بداية السبعينيات، سنجد أن الدخل الفردي من الناتج الداخلي الخام لنيجيريا كان ضعف الدخل في اندونيسيا، وكلاهما كان يعتمد اعتمادا كبيرا على إيرادات النفط[14]. في حين، منذ سنة 1983 تجاوز الدخل الفردي في اندونيسيا دخل نيجيريا وازدادت الفجوة بينهما على الرغم من التراجع الكبير في احتياطياتها ثم خروجها من الأوبك سنة 2008. وعلى الرغم من الطفرة النفطية سنة 2008، فلقد بلغ الدخل الفردي في نيجيريا 1376 دولارا أمريكيا، أما أندونيسا فبلغ 2176 دولارا[15]. ذلك أن اندونيسيا عملت على تطوير اقتصادها وتهيئته لما بعد النفط.

إذن لعنة الموارد ليست نتيجة طبيعية لوفرة الموارد كما يعتقد البعض. وإنما سلوك البلد المعني. فهناك أمثلة تاريخية ناجحة لتنمية قائمة على الموارد، بما في ذلك الولايات المتحدة (والتي كانت من أغنى الاقتصاديات بالمعادن عندما أصبحت رائدة عالميا في الصناعة التحويلية)، وكندا، وأستراليا، وتشيلي والنرويج...

2- الإشكالية التنموية في اقتصاديات الجنوب النفطية والدور المحوري لديناميكية التحول نحو اقتصاد منتج يخلق الثروة:

1.2- الإشكالية التنموية باقتصاديات الجنوب النفطية:

- أهمية المحروقات في الاقتصاديات النفطية:

يمكن تمييز اعتماد اقتصاديات الجنوب النفطية بشكل هام على المحروقات من خلال آثار الدورات النفطية على اقتصاديات هذه الدول. فمن خلال البيان وبتتبع تطور أحد المؤشرات الاقتصادية المتمثل في الناتج الداخلي الخام (الشكل1 والمعزز بالملحق1)، نلحظ توافق هذه المنحنيات مع تطور الأسعار الجارية للنفط (المبينة في الملحق2). فنميز قفزات لمستويات الناتج في السبعينيات من القرن الماضي وفي مطلع العشرية الأخيرة خاصة، باعتبار ارتفاع المداخيل الاسمية المرتبطة بالأسعار الجارية للنفط، وتراجعه عقب الأزمة النفطية في النصف الثاني من الثمانينيات تبعه نمو بطئ حتى مطلع الألفية؛ ما يبين الدور المحفز لمداخيل المحروقات في أغلب بلدان الجنوب النفطية وحساسية الاقتصاد اتجاهها. هذا الارتباط يقابله اضطراب شديد في الأسعار كما تظهره الأسعار القياسية لسنة 2014؛ منذ اكتشاف النفط عام 1861 وحتى أيامنا هذه، بشكل أكثر حدة و أكثر وضوحا مما تبينه الأسعار الجارية.

الشكل1: الناتج الداخلي الخام لبلدان الجنوب النفطية للفترة 1970-2008

الوحدة : مليون دولار

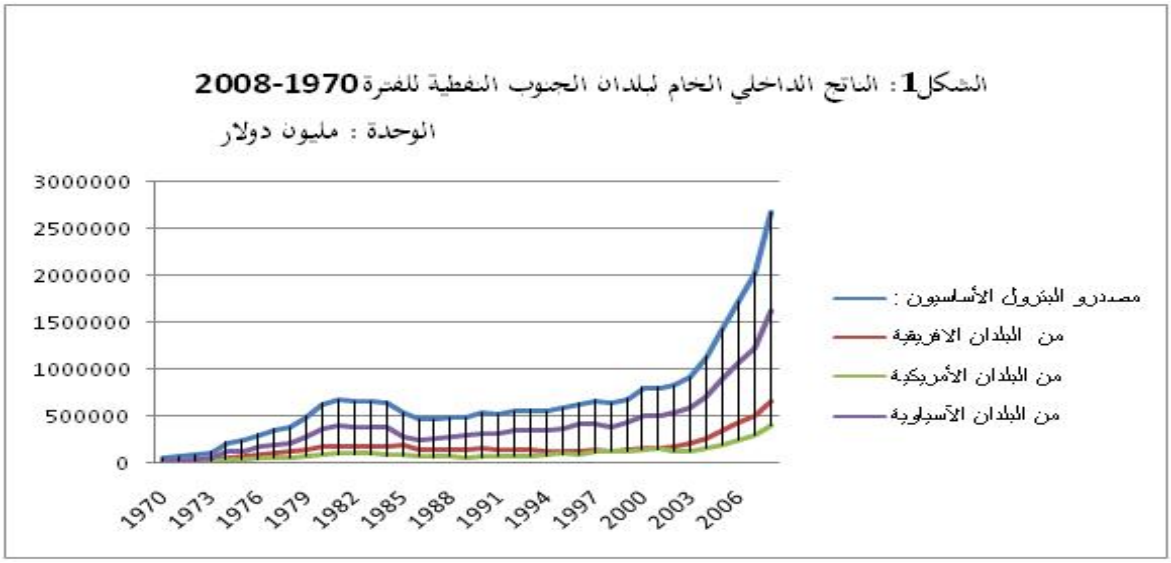

Source: Réalisé a partir des données de UNCTAD (2008), Handbook of Statistics, United Nations, New York, p 396.

بالتالي يلعب قطاع الصناعة الاستخراجية دورا مهمّا في اقتصاديات الجنوب– الأساسية– المصدرة له، لما يتركه هذا الأخير من تأثيرات على هذه الدول ويزداد ذلك خلال الطفرات السعرية، حيث يُسجل[16]:

- بالنسبة لأبرز المصدّرين ونظرا لأهمية الاحتياطيات المؤكدة التي بحوزتهم فهي تمثل عاملا مهما في هذه الاقتصاديات في الحاضر والمستقبل لفترة قد تكون غير قصيرة – تتفاوت من دولة لأخرى–.
- تتأكد أهمية المحروقات من خلال المساهمة المهمّة لهذه الاقتصاديات في إنتاجها وتصديرها، وبالتالي أهميتها كمصدَر لتوفير العملات الصعبة والعوائد التي يتوقّف عليها توسّع النشاطات الاقتصادية الأخرى وتطويرها.
- تعتبر المحروقات مصدرا أساسيا للطاقة.
- يسهم قطاع المحروقات في توفير فرص العمل بشكل مهم حيث وإن كان هذا الأخير يعتمد إلى حد كبير نسبيا على التكنولوجيا المتطورة ورأس المال، في حين يتم استيعاب العمل بدرجة لا تتناسب وأهميته في الناتج القومي. بالمقابل نجده يوفر فرصا بشكل غير مباشر، من خلال المداخيل التي يحققها لهذه الدول والتي تتيح لها توسيع نشاطاتها الاقتصادية عموما والخدمية خصوصا. بشكل يجعل البعض منها يستوعب العمالة الداخلية والأجنبية.
- تشكّل المحروقات مصدَرا أساسيا للمدخلات في الصناعة التحويلية كالصناعات البيتروكيماوية، والأسمدة، وغيرها من الصناعات الهامة في تلك الدول.
- للمحروقات الوزن الأعظم في صادرات هذه الاقتصاديات خاصة وأن إنتاجها يتميز بالضعف في قطاعات كالزراعة، أما الصادرات الصناعية فهي عموما مرتبطة بالمحروقات. وتمتد هذه الأهمية لتشمل الواردات، فالقدرة على الاستيراد محكومة بالقدرة على التصدير بشكل كبير. وهو ما يبيّن مدى الاعتماد الكبير للتجارة الخارجية عليها مما يعزز من تعميق اندماج الاقتصاد المعني في الاقتصاد العالمي.
- تَبرز أهمية العوائد أيضا في أنها المصدَر الأساسي لمداخيل ميزانيات العديد من هذه الاقتصاديات، ويعتمد مدى اتساع الميزانية سواء في إيراداتها أو نفقاتها على هذه العوائد خاصة مع تزايد نفقات هذه الدول.
- تلعب المحروقات كذلك دورا محوريا في تمويل الخطط التنموية، حيث ترتفع نسب الاعتماد على إيرادات النفط من إجمالي الموارد المخصصة لخطط التنمية الاقتصادية؛ وهو ما يمثل المدى الواسع الذي يمكن أن تؤثر فيه طفرات الأسعار في تمويلها وتنفيذها لمشاريعها ومنه على الناتج المحلي.

- **أزمة التنمية:**

تعاني التنمية في العديد من اقتصاديات الجنوب النفطية على مستويين:[17]

- إطارها النظري المرجعي الذي انطلق غالبا من أطروحات غربية، معتمدا نماذج تقنية أكثر منها بنيوية، حيث ظلت المقولات الراديكالية كفك الارتباط والهيمنة الوطنية على الموارد والسوق المحلي والفائض ومقتضيات التراكم والتنمية، مجرد مقولات يتبناها اليسار في وجه الليبرالية والتوسع الرأسمالي.
- كما تعاني التنمية على مستوى الممارسات باعتمادها المتغير النفطي والمديونية كوسائل لتمويل التنمية، بالإضافة إلى الهدر والإسراف اللذين مورسا على جميع المستويات وكرسا معهما مظاهر الفساد.

وهو ما يفسر مظاهر للأزمة كـ:[18]

❖ اتجاه جزء كبير من الموارد إلى المجالات غير الإنتاجية والأقل أهمية، مما يؤدي إلى استنفاذ حجم هام من الأموال الناتجة عن مورد ناضب، إذ أن هناك ميلا كبيرا للاستيراد لأغراض استهلاكية بل وانتشار عادات وأنماط بذخيّة خاصة في بعض الدول النفطية. وهو ما أدى إلى تطوير النشاطات الخدمية الهامشيّة وكثير من النشاطات الأخرى على حساب انخفاض الأهمية النسبية للقطاعات الإنتاجية، وانخفاض مساهمة هذه الأخيرة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي وفي التشغيل، ما يؤدي إلى اختلال الهيكل الاقتصادي المرتبط باختلال الهيكل الإنتاجي و اختلال هيكل الصادرات بشكل يولّد تبعيتها الاقتصادية.

❖ أدّت وفرة العوائد النفطية إلى إمكانيّة الحصول على مداخيل لا توازي الجهود المبذولة المقابلة. مما ترتّب عنه ضعف المعايير والأسس التي يتم الاستناد إليها في القيام بالنشاطات، وزيادة حدة التفاوت في توزيع المداخيل ومنه التفاوت بين الشرائح الاجتماعية وخلق شرائح أخرى طفيلية؛ ما أضعف الدافع والحافز لبذل الجهد.

❖ إن حالة ضعف تحقق الرّشد والعقلانية في استخدام الموارد لم تقتصر على مجالات الإنفاق الاستهلاكي، بل امتدّت لتشمل الإنفاق الوسيط والاستثماري. عبر الاستيراد والمغالاة في استخدام فنون إنتاجية كثيفة رأس المال لا تتماشى مع مستوى القدرات الإنتاجية المحلية الضعيفة، ولا تؤدي إلى تطويرها. فتكتفي في أحيان كثيرة بعمليّة تجميعيّة لمكونات المنتج، معتبرةً إياه منتجا محليا، ونظرا لارتباط المدخلات بالخارج يؤدي ذلك إلى توقّف الإنتاج في حالة نقص هذه المدخلات أو غيابها. ويرجع هذا إلى ضعف درجة مراعاة المعايير الاقتصادية في إقامة المشاريع و حتى في تشغيلها، وضعف الاهتمام بالقيام بدراسات كافية وتفصيلية معمقة حول توافقها مع القدرات المحلية وجدواها من الناحية الفنية والاقتصادية. ما يترتب عنه ارتفاع تكاليف إقامة وتشغيل المشاريع، ومغالاة الجهات الأخرى في تكاليف تزويدها بمستلزمات إقامة المشروع.

2.2- الدور المحوري لديناميكية التحول نحو اقتصاد منتج يخلق الثروة:

تكمن أهمية الدور المحوري لديناميكية التحول نحو اقتصاد إنتاجي قائم على التنويع الاقتصادي في أنه يقود التنمية، ويؤدي إلى مستويات أعلى من النمو الاقتصادي والتشغيل، كما يخلق مناعة أكبر للاقتصاد على – المدى الطويل– اتجاه التقلبات واللاستقرار.

ويتم استخدام مصطلح "التحول"، لأن نموذج الاقتصاد الريعي غير قادر على الانتقال من نظام اقتصادي مبدئي يعرف تخصيصا "دون المستوى" للموارد إلى تنظيم أكثر كفاءة يشكل منطلقا لنمو مستدام، وذلك بإصلاح سياسات الدولة نحو المسار الإنتاجي التشغيلي من دون إعادة النظر في بنيته السياسية والاقتصادية وطبيعة العقد الاجتماعي الذي يحكمه.

ذلك أن الريع لم يعد ظاهرة فوقية متمثلة في نظام وإنما تحول إلى منظومة علاقات وحوافز، تطورت وتشبعت في الاقتصاد والمجتمع وانعكست في الممارسات والعقول والثقافة والأخلاق، ومن هنا تأتي صعوبة التحول[19].

وبالتالي لا يقصد بالتحول على الصعيد الاقتصادي، مجرد البحث عن تطوير صيرورة النمو وإنما إنشاء منظومة تخلق وتحافظ على النمو على المدى البعيد. حيث تمر استراتيجة التنمية عبر:[20]

- تحويل النظام الاقتصادي وخلق إطار هيكلي مناسب يخدم السيرورة التنموية.
- تطبيق تدابير إنعاشية تنطوي على ترقية الإنتاج في البلد المعني وتقوية القدرات التنافسية للمؤسسة.

ولتفعيل هذين الهدفين لابد من الإجابة على تساؤل مزدوج:

1. "مالذي ينبغي فعله؟" بعبارة أخرى ما هو محتوى الاستراتيجية؟ ما هي السياسات الواجب تطبيقها؟

2. "كيف يتم ذلك؟" وهو تساؤل يطرح إشكالية المقاربة، الطريقة، والأدوات لتطبيق السياسات.

أما فيما يخص العقد الاجتماعي، فيقوم عمر منيف الرزاز بتحديد سبعة عناصر أساسية لبلورة إطار متكامل لعقد اجتماعي جديد يشمل المحور السياسي، والاقتصادي والاجتماعي من أجل الوصول إلى دولة الإنتاج بمفهومها الواسع، وتضم الانتقال:[21]

- من الاستبداد إلى التحول الديمقراطي وفصل السلطات.
- من سلطة الريع إلى حاكمية الثروة الوطنية والمال العام.
- من الاقتصاد الريعي إلى الاقتصاد الإنتاجي.
- من التهميش إلى التشغيل.
- من عنصر بشري مذعن إلى عنصر بشري خلاق.
- من محاصصة الريع إلى توزيع الدخل والحماية الاجتماعية.
- من التشرذم السيادي إلى التكتل السيادي.

وباستحضار عوامل نجاح التجارب العالمية للاقتصاديات الإنتاجية الغنية بالموارد، يمكننا ملاحظة ثلاثة عناصر أساسية، تتمثل في:

- تكوين رأس المال البشري.
- الحاكمية وطبيعة مؤسسات الدولة.
- السياسات التصنيعية والتحفيزية المتبعة.

وما يجدر التشديد عليه هو أنه لا يمكن الحديث عن فعاليّة أيٍّ من الوسائل الموضوعةِ في ظل غيابِ مشروعٍ تنمويّ واضح المعالم. وفي غياب الهدف والإرادة، لا تصبح هناك جدوى في إيجاد طرق كفؤةٍ، وتصبح جميع الحلول عبارة عن حلول ترقيعيّة للأوضاع.

أهمية المعالجة التقنية لمداخيل المحروقات: بالإضافة إلى الصعيد البنيوي –السالف الذكر– يطرح موضوع المعالجة التقنية لمداخيل المحروقات أهمية بالغة خاصة فيما يخص تحييد آثار تذبذبات الأسعار واحتساب الناتج المحلي الإجمالي.

أ- تحييد آثار التذبذب واللا يقين بالنسبة لأسعار المحروقات: فيما يخص تحييد آثار التذبذب واللايقين، فقد اتّبعت البلدان النفطية سياسات مختلفة منها: تبنّي أسعار متحفّظة للنفط في تقديرات إيرادات الميزانية المالية للدولة، و/أو إنشاء صناديق لاستقرار العائدات النفطية يختلف نطاق عملها، ومرجعيتها، وظروف إنشائها وطرق بنائها فيما بين البلدان.

وتبعا للهدف من إنشاء الصندوق، تتجه صناديق الادخار إلى الاستثمارات طويلة الأجل، وبأدوات ذات عائد ودرجة مخاطر أعلى، كالاستثمار في أسواق المال العالمية. أما استثمارات صناديق استقرار العائدات فتتجه إلى تلك القصيرة والمتوسطة الأجل، وإلى أدوات ذات مخاطر وعوائد أقل كالسندات الحكومية.

وبوضع بعض إيرادات النفط خارج الميزانية خلال أوقات اليسر المالي، فإن الحكومات تحاول أن تمنع نفسها من زيادة الإنفاق. لكن هناك عدة نقاط لابد من معالجتها:

• عند غياب قيود السيولة، تستطيع الدولة الاقتراض أو بيع أصول من أجل تمويل مصاريف مرتفعة. والواقع أنّ هذه الحكومات ستجد الاقتراض ميسّرا بوجه خاص حين تكون أسعار النفط مرتفعة وأصول صناديق النفط منتعشة.

• إن التوظيف في القنوات الصحيحة وبطريقة كفأة لا يقلّل من المدخرات الاقتصادية بل على العكس، ويمكن تنفيذه من خلال الميزانية. في حين تخصيص صندوقٍ للاستثمار وإدارته منفصلا عن قرارات إنفاق القطاع العام الأخرى يحتمل أن يؤدي إلى عدم الكفاءة. وأيّ هدر يقوم به سيقلّل من المدخرات المالية والاقتصادية.

• إذا كان هناك نيّة للإنفاق، فليس من المحتمل أن يقف الصندوق في طريق ذلك، وعلاوة عليه، فإن إنشاء صندوقٍ وفير قد يخلق ضغطا إضافيا للإنفاق. حيث تحتجّ الجماهير وتطالب بتحسين أوضاعها المعيشية في ظل وجود تلك الأموال.

• قد يُعقّد صندوق النفط إدارة الأصول والخصوم العامّة، فمثلا قد تبيح الميزانية الاقتراض بأسعار فائدة مرتفعة، في حين يَستثمر صندوق النفط أموالا في أصول ذات إيراد ضعيف. ومن غير المرجّح أن يتمّ التنسيق بين الإدارة المالية قصيرة الأجل للصندوق وعملية إدارة الديون في وزارة المالية وإدارة التدفقات النقدية الحكومية للخزانة[22].

• يمكن لصندوق النفط أن يقوّض نظام الإدارة والشفافية والخضوع للمساءلة. إذ إن صناديق النقد تقع بطبيعتها عادة خارج نظم الميزانية القائمة وغالبا ما لا تخضع للمساءلة إلا أمام عدد قليل من الموظفين السياديين المعنيين[23].

• لابد من الأخذ بعين الاعتبار بأن الهدف من الصناديق لا ينحصر في الهدف المالي فحسب، إنما لابد من أن يرتبط بالسياسة التنموية. وحتى فيما يتعلق بالهدف المالي فهو محفوف بالمخاطر بدليل الخسائر التي تم تكبدها جراء الأزمة المالية العالمية وتبعاتها.

وفيما يخص استقرار مداخيل المحروقات يقوم Jeffrey Frankel بطرح ثماني أفكار تستدعي الاهتمام؛ ثلاث منها تتعلق بتصميم عقود توزيع المخاطر بكفاءة، وثلاث أخرى تهدف إلى التخفيف من محاكاة سياسات الاقتصاد الكلي للاتجاهات الدورية، والاثنتين المتبقيتين حول حماية المداخيل من الهدر والفساد. ويمكن إيجازها في:[24]

1- تأشير عقود النفط أو المعادن بالنسبة إلى الأسعار العالمية للسلع الأساسية.

2- تغطية عائدات التصدير في أسواق المشتقات.

3- تعيين الدين حسب الأسعار العالمية للسلعة الأساسية المصدرة. وتعمل هذه السياسة على التخفيف من حدة الدين المؤشر على أساس الأسعار العالمية للسلع الأساسية المصدرة، التي تؤدي إلى تعديل خدمات الدين تبعا لهذه الأخيرة. مع ذلك، بقيت هذه السياسة رهينة الجانب النظري إذ لم يسبق تطبيقها بسبب تخوفات من غياب طلب كاف على مثل هذه السندات، وغياب توجه جاد للتطبيق.

4- ترشيد القواعد المالية. تمكنت مجموعة من بلدان الجنوب منذ بداية الألفية من الانتقال من النمط التاريخي للسياسة المالية، المساير للاتجاهات الدورية لمداخيل التصدير، إلى سياسة مالية أكثر ترشيدا يمكنها مواجهة التقلبات الدورية. من أمثلة هذه الاقتصاديات التقدم الذي أحرزته الشيلي؛ حيث تتكون القواعد التي يقوم عليها الإطار المؤسسي للموازنة من ثلاث قواعد، هي كالآتي:

- يجب على كل حكومة أن تحدد هدفا موازنيا.

- يتم صياغة الهدف بشكل هيكلي، ولا يسمح بالعجز إلا في حالة انخفاض المخرجات في فترة الركود أو انخفاض سعر المادة المصدرة.

- يتم توقع التوجه لعشر سنوات لاحقة، من قبل مجموعتين مستقلتين من الخبراء بعيدا عن العملية السياسية، "لتحديد سعر السلع التصديرية على المدى الطويل والتنبؤ الهيكلي بالميزانية"، بعيدا عن التفاؤل المفرط الذي يصاحب فترات الرواج.

5- سياسة سعر الصرف عند قيام طفرة أسعار الموارد الطبيعية المصدرة.

6- استهداف البنك المركزي لمستوى من التضخم يرتكز على أسعار المنتجات.

7- الإدارة الشفافة والمستقلة لصندوق السلع الأولية من قبل الخبراء.

8- تقدير المبلغ الإجمالي لنصيب كل فرد من توزيع عائدات النفط أو المعادن، لتفادي الاستحواذ عليها بسبب الفساد.

ب- احتساب دخل الموارد الناضبة في تقديرات الناتج الوطني الإجمالي: يؤكّد نظام الحسابات القوميّة على مبدأ التفرقة بين الدخل والثروة عند تحديد العناصر المساهمة في تكوين إجمالي الناتج القومي. وذلك لأجل تجنّب كل ما يؤدّي إلى المبالغة في تقديرات الدخل، والتي تترتب عنها استنتاجات قد تكون مضلّلة بخصوص طبيعة السياسات الاقتصادية الملائمة، والتخطيط للمستقبل، وبالذّات في تقدير مستوى الرّفاه الاقتصادي الذي تستطيع الدولة أن تتمتّع به آنيّا دون المساس بحجم الثروة.

مع ذلك، فإن النّظام لم يميّز بين مساهمة الموارد الناضبة ومساهمة الموارد المتجددة، وإنّما عاملها معاملة واحدة. وللتوصّل إلى قيمة الناتج القومي الصافي الذي يستطيع البلد التّصرف به دون المساس بحجم رأسماله الثابت، فإنّه يستثني الانخفاض السنوي في حجم الموارد الناضبة من هذه المعاملة[25].

ومن بين المقترحات للمعالجة التقنية لهذه الإشكالية (والتي لا تزال قيد الدراسة) **الناتج المحلي الإجمالي الأخضر**، والتي تدخل ضمن إطار الآليات المحاسبية القومية البيئية. وللوصول إلى هذا الناتج، وغيره من المتغيرات الاقتصادية القومية الكلية المعدّلة بيئياً، تستخدم آلية تعديلٍ للمتطابقات المحاسبية بعد إدخال الاعتبارات البيئية بعين الاعتبار. حيث يعود مصدر التغير الرئيسي في المحاسبة القومية البيئية إلى إدخال الأصول الطبيعية.

محصلــة:

تبين من خلال الدراسة تعدد القنوات السببية لآثار الموارد كتشتت أسعار المواد الأساسية، والهياكل المؤسسية، وآثار المرض الهولندي، ولعنة الموارد. ولقد ركزت الأدبيات التي تعاملت مع موضوع الريع على مصادر الريع – خاصة الموارد الطبيعية – مقارنة مع كيفية توجيه وتوزيع المداخيل المترتبة عن هذه الموارد، وتوفير شروط استدامة النمو، إضافة إلى المنظومة المؤسسية التي تحكم مرجعيات الدخل والإنفاق (فمثلا النرويج، والشيلي وماليزيا دول غنية من حيث الموارد، وتنفق بشكل أساسي في الاقتصاد ومع ذلك فهي لا تعتبر اقتصاديات ريعية). فالتمييز بين الاقتصاد الريعي والاقتصاد الإنتاجي لا يرتبط بالاعتماد على ثروات الموارد الطبيعية بقدر ما يتأثر (كما اتضح من خلال أعمال عمر الرزاز) بـ:

- مدى تغييب الديمقراطية، الحاكمية والعقد الاجتماعي الذي يربط الدولة بمواطنيها.

- مدى حرية الحكومات في زيادة مصادر دخلها من الريع من دون رقابة، بما لا يتوافق مع زيادة مصادر الدخل من القاعدة الضريبية. بالإضافة إلى حريتها في الإنفاق من خارج الموازنة، وبالتالي غياب الضوابط على المال العام.
- يشمل الريع كمنظومة القطاع العام والقطاع الخاص والمجتمع.
- مدى التدرج في الإصلاح الاقتصادي بشكل يصبح فيه الريع يخدم الإنتاج وليس العكس.
- وزن وتفعيل رأس المال البشري.

هذه العناصر تتجاوز مجرد تبني سياسات التنويع الاقتصادي. إن الموارد التي لا يتم استخراجها اليوم لن تختفي غدا. ففي الواقع، لا معنى لاستخراج الموارد الطبيعية في أسرع وقت ممكن، إذا كان البلد غير قادر على استخدام هذه الأموال بشكل جيد وتحويلها إلى أصول إنتاجية تخلق ثروة مستدامة. فيكون من الأفضل أن تترك الموارد في الأرض، لتتثمن مع زيادة ندرتها وارتفاع الأسعار. فالاستخراج في حد ذاته يجعل من هذا البلد فقيرا بسبب أن موارد مثل النفط والغاز والمعادن ليست قابلة للتجديد، فلا جدوى من تحويلها من أصول مستقرة إلى أصول محاطة بالمخاطر يتم تبديدها.

إنّ التنمية عبارة عن عملية تغيير مقصودةٍ وشاملةٍ تتضمّن جميع أبعاد الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. ودون إرادةٍ للتغيير ووعيٍ بذلك على مستوى القيادات الموجِّهة وشعوبها، لا يمكن الحديث عن تنمية تُذكر. وتزداد هذه الإرادة لدى الشعوب بوجود صورة واضحةٍ لديه حول العملية التنموية، وخاصة ظهور بوادر التنمية والمشاركة في تحصيل ثمارها بشكل عادل. حيث إنها تصاب بانتكاسةٍ وتفقد الأمل والثّقة جراء الوعود المتكررة، ومحاولة تغطية المشاكل الهيكلية من خلال شراء "السلم الاجتماعي".

الهوامش والمراجع:

1- الهوامش:

1- أو تجاهل أن الاقتصاديات الغنية بالمحروقات كانت محل استهداف نظرا لطبيعة هذا المورد الإستراتيجية.

2- بالعودة إلى الريع، يُسلّط عدد من الاقتصاديين الضوء على فئة منسية أولى بالانتقاد، تتمثل في أصحاب الريع في الميدان المالي (السوق المالي) ومنه ريع الأموال من خلال استغلال الحاجة إلى التمويل، والمضاربة. بحيث أصبح مصير المؤسسة غير مشروطٍ بالعلاقة التي تربط ما بين مُركبتي (الأجور–الأرباح) وإنما بالتوافق ما بين (الأرباح–الريع). بالتالي يبدو أن القيمة المكونة في المؤسسة أصبحت تنفصل شيئا فشيئا عن العمل الملموس، لتنحصر في قيمة السهم. والأكثر من ذلك فقيمة السهم يمكن أن تنتج عن قيمة وهمية أكبر بكثير عن القيمة الحقيقية للمؤسسة. لمزيد من التفصيل راجع:

Goumeziane Smaïl (2003), Le pouvoir des rentiers, Éditions Paris-Méditerranée, France.

3- Koutassila Jean-Philippe(1998), Le syndrome Hollandais: théorie et vérification empirique au Congo et au Cameroun, Thèse de doctorat non publiée, Université Montesquieu-Bordeaux IV, France, p 4-6.

4-BENDIB Rachid (1995), Rente pétrolière et crise de l'ordre rentier en Algérie, Office des Publications Universitaires, Alger, p 13.

5- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول(2008)، تقرير الأمين العام السنوي 35، الكويت، ص 205.

6- السعد عبد الأمير (1989)، الريع البترولي والدولة الريعية، مجلة دراسات عربية، العدد 6، بيروت، ص 50–61.

7- منصوري عبد الله (2006)، السياسات النقدية والجبائية لمواجهة انخفاض كبير في الصادرات – حالة اقتصاد صغير مفتوح، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة باجي مختار، الجزائر، ص 252.

8- نفس المرجع والصفحة سابقا.

9- كما يوضحه الملحق الأخير، علما أن أسعار الغاز كذلك تشهد تذبذبا، وعلى الرغم من إمكانية التحوط من هذه التذبذبات من خلال العقود الطويلة المدى، إلا أنه نظرا لعدم تنظيم السوق الغازي تبقى الأسعار جد منخفضة مقارنة بأهمية هذا المورد الاقتصادية.

10- Jeffrey Frankel (21/09/2011), The Natural Resource Curse: A Survey of Diagnoses and Some Prescriptions, International Monetary Fund High Level Seminar on Commodity Price Volatility and Inclusive Growth in Low-Income Countries, Washington DC, p 9-10.

11- في الفترة 1976–1986م قام كل من Kremers، Gregory، Corden، Neary **و** Van Wijnbergen، بتقديم أولى النماذج حول هذا الموضوع.

12- المرجع السابق، ص 3.

13- انطلق من فرضية أن الأثر السلبي للنفط بدأ فقط بعد الزيادات في أسعار النفط في السبعينيات.

14- علما أن نيجيريا، أكثر ثراء من حيث المحروقات.

15- World Bank Database, Last Updated Date: 17/0/2016, http://data.worldbank.org/indicator/NY.GDP.PCAP.CD

16-فليح حسن خلف (2004)، اقتصاديات الوطن العربي، الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، ص 90، بتصرف.

17- عماني لمياء (2011)، وضع الدولة الوطنية الراهن في الدول النامية في ظل العولمة المالية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة باجي مختار،الجزائر، ص 359، بتصرف.

18- فليح حسن خلف، مرجع سبق ذكره، ص 98–101، بتصرف.

19- الرزاز عمر منيف (24–2012/03/26)، من الريع إلى الإنتاج: الطريق الصعب نحو عقد اجتماعي عربي جديد، المؤتمر السنوي الأول للعلوم الاجتماعية والإنسانية المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، ص 7.

20-Temmar Hamid (2011), La Transition de L'Économie Émergente, OPU, Alger, p 12.

21-الرزاز عمر منيف، مرجع سبق ذكره، ص 14.

22- جيفري ديفيز وآخرون (2001)، ترجمة بمساعدة صندوق النقد العربي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، صناديق النفط : هل تطرح المشكلات بوصفها حلولا؟، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، المجلد 38، العدد4، ص 58.

23- نفس المرجع والصفحة سابقا.

24- Joseph E. Stiglitz (2005), Making Natural Resources a Blessing rather than a Curse, Covering oil: a reporter's guide to energy and development: LIFTING THE RESOURCE CURSE 2, Open Society Institute, New York. p 16-19.

25- ذكاء مخلص الخالدي (1993)، كيفية تقييم دخل قطاع استخراج النفط في الحسابات القومية: الأسلوب الحالي والصيغ المقترحة ، مجلة بحوث اقتصادية عربية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، رقم العدد غير موجود، القاهرة، ص 9.

2- مراجع أخرى:

26- زعباط عبد الحميد، أسعار المواد الأولية المصدرة من قبل الدول النامية وآثارها على التنمية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الدولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1996/1995.

27- Makhous Monzer (2011), Petrole et developpement dans le monde arabe: des revolutions en chaine, l'Harmattan, Paris.

28- British Petroleum (2015), Statistical Review of World Energy, England.

29- UNCTAD (2008), Handbook of Statistics, United Nations, New York.

30- Organization of the Petroleum Exporting Countries (2015), Annual Statistical Bulletin, Austria.

الملاحق:

الملحق 1: الناتج الداخلي الخام لأعضاء منظمة الدول المصدرة للنفط (بأسعار السوق الجارية) خلال الفترة (1970-2014)

الوحدة: بليون دولار أمريكي

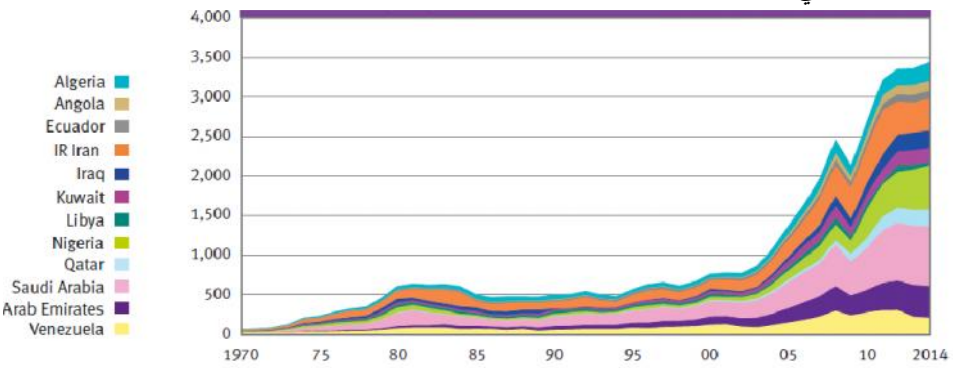

Source: Organization of the Petroleum Exporting Countries (2015), Annual Statistical Bulletin, Austria, p 15.

الملحق2: تطور أسعار النفط الخام (بالأسعار الجارية والأسعار القياسية لسنة 2014) والأحداث العالمية خلال الفترة (1861-2014)

الوحدة: دولار أمريكي للبرميل

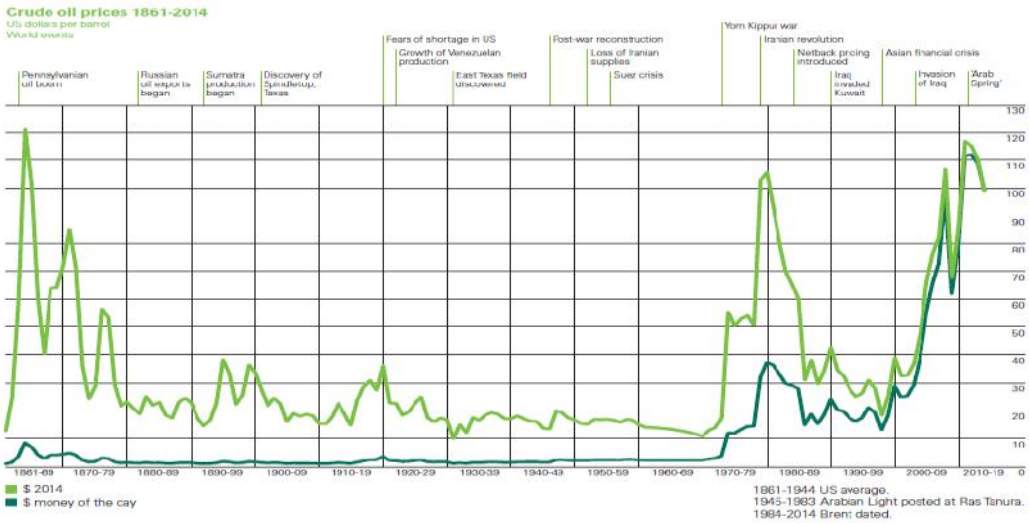

Source: British Petroleum (2015), Statistical Review of World Energy, England, p 15.